http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2141) السنة الثامنة - الخميس (26) أيار 2011

المالكي يلتقي التيار الصدري لبحث الانسحاب

غيتس لبغداد: اطلبوا تمديد القوات ليطمئن الحلفاء

□ بغداد / هشام الركابي

عقد رئيس الوزراء نوري المالكي اجتماعا يوم أمس مع ممثلين عن التيار الصدري، فلاح العبيدي ونصار الربيعي، لمناقشة اولويات المستجدات السياسية وقضية الانسحاب الاميركي ولم يرشح حتى لحظة كتابة التقرير أية معلومات عن اجواء الاجتماع.

من جهة اخرى أكد المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا أن تقييمات القيادات الأمنية للملف الأمني مستمرة ومتواصلة وليس لها علاقة بمسألة الانسحاب الامريكي المرتقب.

وأوضح عطا في حديث خص به (المدى) أن قدرات الجيش العراقي في تصاعد سيما وان الحكومة مصممة على تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة والمعدات ليكون قادرا على النهوض بالمهام الأمنية على أكمل وجه.

في غضون ذلك لا تزال واشنطن تأمل في أن يطلب العراق تمديد بقاء عدد من قواتها بعد الموعد المحدد لانسحابها نهاية العام.

وقال وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس إن تمديد البقاء العسكري الامريكي بعد هذا العام سيكون رسالة مهمة إلى الحلفاء وكذلك إلى أعداء واشنطن، ويمثل تحديا للمسؤولين السياسيين في العراق.

وأضاف خلال مؤتمر في المعهد الامريكي للدراسات في واشنطن يجب أن نفهم انه بالنسبة للعراقيين هذا الأمر يمثل تحديا سياسيا لأنه شئنا أم أبينا فنحن لا نتمتع أبدا بدعم الشعب في العراق.

وأضاف أن الحفاظ على وجود عسكري أمريكي محدود في العراق سيكون بمثابة استثمار مهم في بلد قد يكون نموذجا ديمقراطيا في المنطقة.

ويبدو أن الموقف الحكومي لا يزال غير واضح من مسألة تمديد بقاء القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١١ رغم تلميحات بعض المسؤولين في الحكومة، إذ قال نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني إن القوات الجوية والبحرية العراقية لن تكون قادرة وحدها على حماية الأجواء والمياه العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية بعد نهاية العام الحالي.

وأضاف الشهرستاني في مقابلة صحفية أجرتها معه رويترز أن القوة الجوية العراقية ليست قادرة على حماية الأجواء العراقية او الدفاع عنها في حالة وقوع أي عدوان خارجي وكذلك الحال بالنسبة للقوات البحرية.

وتأتي تصريحات الشهرستاني في وقت تشهد الساحة السياسية العراقية جدلا محتدما بين الكتل السياسية في ما يتعلق بمستقبل القوات الأمريكية في العراق.

> **يبدو أن الموقف الحكومي لا يزال غير واضح من مسألة تمديد بقاء القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١١ رغم تلميحات بعض المسؤولين في الحكومة، إذ قال الشهرستاني إن القوات الجوية والبحرية لن تكون قادرة وحدها على حماية الأجواء والمياه العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية بعد نهاية العام الحالي**

الجيش الاميركي ينسحب أم لا؟

في هذه الأثناء قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي إن مجلس النواب سيستضيف رئيس الوزراء نوري المالكي بعد انتهاء العطلة الفصلية لمناقشته حول مدى جاهزية القوات العراقية في مرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي.

وأوضح في تصريح له أمس أن موضوع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حول انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١ يشغل تفكير السياسيين والشارع العراقي لأنه موضوع مهم وحساس جداً ويجب دراسته بتأن لغرض اتخاذ موقف موحد تجاهه، سواء بين الكتل او المرجعيات السياسية او السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأضاف أن مجلس النواب سيستضيف المالكي ليعرض مجمل ما لدى العراق من قوة عسكرية فعلية وبالتالي سينقل الصورة الحقيقية عن قدرة هذه القوات على حماية الحدود وأجواء ومياه العراق ، وإذا كانت قادرة على ذلك فبالتالي لا توجد أية حاجة لبقاء القوات الأمريكية، وإذا كان الوضع مغايرا لذلك فان ذلك سيكون خاضعا للنقاش.

ويجري الجيش العراقي تقييما قد يقر بوجود ثغرات في القوات الأمنية في خطوة قد تعزز الرأي المطالب بتمديد الوجود العسكري الامريكي في العراق.

وقال مساعد في الكونجرس أن مراجعة القدرات العسكرية العراقية تأتي قبل انسحاب مقرر للقوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية العام الحالي وانه من المتوقع عرض هذه المراجعة على رئيس الوزراء نوري المالكي وكبار الزعماء السياسيين العراقيين.

وأضاف المساعد الذي طلب عدم نشر اسمه "الغرض من هذا هو تخفيف الاحتقان السياسي في الجدل (حول استمرار وجود القوات الأمريكية) والتركيز على المسألة الحقيقية وهي.. ما هي قدرات الجيش العراقي." وذكر المصدر أن عملية التقييم في مراحلها الأخيرة.

وبموجب اتفاق ثنائي موقع بين الجانبين على الولايات المتحدة أن تسحب قواتها من العراق وقوامها حاليا ٤٨ ألف جندي بحلول ٣١ كانون الأول. وعارض أوباما حرب العراق وقد يرفض عدد كبير من مؤيديه تمديد الوجود العسكري الامريكي في العراق. وتقوم القوات الأمريكية في العراق الآن بدور استشاري ومعاون للشرطة والجيش العراقيين منذ أن أنهت عملياتها القتالية في اب من العام الماضي.

وكان المالكي قد كرر مرارا عدم حاجة بلاده الى قوات أجنبية لكنه فتح الباب فيما يبدو في وقت سابق من الشهر لاستمرار الوجود الامريكي قائلا ان الكتل السياسية العراقية سيكون مطلوبا منها مناقشة مسألة بقاء القوات الأمريكية الى ما بعد التاريخ المقرر للانسحاب.

وهذا القرار محفوف بالمخاطر بالنسبة لرئيس الوزراء. فالتيار الصدري مشارك بكتلته في الحكومة. وقال مساعدو مقتدى الصدر الشهر الماضي انه يمكنه ان يطلق عنان جيش المهدي الذي يتزعمه اذا لم ترحل القوات الأمريكية بنهاية العام.

الأمريكيون خصصوا له مليون دولار .. ولم ينفقوا شيئا

آثاريون: السياسة والمناخ يحولان أسد بابل إلى كومة حجارة

□ متابعة / المدى

يتوقع خبراء آثار أن يتحوّل أسد بابل في العراق، وهو معلم تاريخي مميز، إلى كومة من حجارة بلا تفاصيل، فيما يقف هذا الأسد اليوم عاجزًا أمام عوامل الاندثار البيئية والمياه الجوفية التي تعانيها مدينة بابل بشكل كارثي.

ما زال أسد بابل، ماثلاً للعيان، وهو الأثر الأصلي الوحيد المتبقي بحجارته التي مضى عليها آلاف السنين، شاهدًا على حضارة سادت، ثم بادت.

لكن هذا الأثر سيتحول بعد سنين إلى شاهد تاريخي من دون ملامح، فعوامل التعرية والتلوث البيئي تزحف على بنيته، لتختفي تفاصيل وجهه وجسده مع مرور الزمن، بفعل التآكل وأعراض الإجهاد.

ويتوقع النحات رباح العلي أن يتحول الأسد المنتصب في العراء منذ خمسة آلاف سنة إلى كومة من حجارة بلا تفاصيل بعد ربع قرن.

وأسد بابل، الذي نجا من محاولات السرقة مرات عدة، يقف عاجزًا أمام عوامل الاندثار البيئية والمياه الجوفية التي تعانيها مدينة بابل بشكل كارثي.

ويسلط تقرير لموقع أيلاف الخبري الضوء على الموقع الأثري المهم في البلاد، وينقل عن خبير الآثار قيصر الجابري قوله أن أسد بابل سيؤول بمرور الزمن إلى صخرة تكسوها الأملاح، وتطفو تحتها المياه الجوفية، و"بفعل تلك العوامل فإننا نتوقع أن يتحول الكثير من المعالم البابلية إلى كومة من التراب خلال ربع قرن".

وحين عسكرت القوات الأميركية في الموقع الأثري بابل لم يفعل الأميركيون شيئًا لإنقاذه من علله، واكتفوا بالتقاط الصور التذكارية أمام الأسد. وحتى مشروعهم، الذي وعدوا بتنفيذه ورصدوا له مبلغ مليون دولار تقريبًا، لم ير النور لسببين، الأول صراع الإرادات السياسية في المحافظة وبغداد، والثاني المياه الجوفية، التي تقف عائقًا أمام أي مشروع ترميم قبل أن يتم إيجاد طريقة لإبعادها عن المدينة.

وفي عهد النظام السابق، زار خبراء آثار الموقع، ووضعوا خطة خاصة للحفاظ على الأسد من السرقة وعوامل التعرية، وكان هناك مشروع لوضعه داخل بيت من الزجاج لتقليل تأثير العوامل البيئية على بنيته، لكن المشروع لم ير النور بسبب الحرب في العام ٢٠٠٣.

ولم تحصل عمليات ترميم علمية وشاملة لآثار بابل، وكل ما فعلته المشاريع هو إعادة بناء جدران وسقوف فوق الأساسات الأصلية، وفي زمن صدام حسين، أطلقت عملية إحياء آثار بابل، لكنها كانت عمليات تجميلية، شوّهت وجه المدينة لأن الجدران الحديثة شيدت فوق الأساسات الأصلية، وصاحب ذلك أجندة سياسية ودعائية منها حفر اسم صدام حسين في الأساسات.

يمكنك أن تلمح التأثيرات القاسية للبيئة في جدران مدينة بابل، التي جدد معظمها في الثمانينيات والتسعينيات، وتحول الكثير من أساسات القلاع والمعابد والممرات الى كتل تآكلت أحجارها الجيرية بسبب التفاعل بين هذه الأحجار وبين غاز ثاني أكسيد الكبريت وحامض الكبريتيك.

ورغم أن التلوث الناجم بسبب الكبريت والحوامض يقلّ في العراق قياسًا إلى الدول الصناعية، إلا أن تأثيرات عوادم السيارات والأمطار الملوثة تولد طبقة من الحجر الهشّ فوق الجدران الخارجية للمباني الأثرية.

ويتوقع مدرس التاريخ المولع بالآثار حميد القيسي أن يصبح أسد بابل من دون آذان وأنف وعيون بمرور الزمن إذا ما استمر تأثير عوامل التعرية.

ومما يثير الغرابة أن هذا الأسد الجاثم، ظلّ من دون رعاية طوال عقود، ويستطيع أي زائر أن يصعد على ظهره ورأسه لالتقاط الصور من دون أن يمنعه أحد. يقول القيسي "لك أن تتصور التأثيرات الميكانيكية المضرّة على ذلك".

وكانت محاولات لسرقة أجزاء من الأسد قد باءت بالفشل، ونجحت إحدى المحاولات من اقتطاع جزء من وجهه. ويمكن تصور تأثيرات التعرية على آثار بابل حين تتمعن في التلال والبنايات التاريخية وقد تحولت إلى أشكال متنافرة يختلط فيها الغبار بالحجارة والطين.

وتقلل عوامل التلوث البيئي من دون شك من عمر تلك المعالم التاريخية، ويمكن للمرء مشاهدة تأثير الأكاسيد الكبريتية والكربونية والنيتروجينية بوضوح على بقايا أقدم مدينة في العالم. وفي حوار مع ليث الهيتي، وهو أحد زوار مدينة بابل، ويعمل مدرسًا للرسم، وله ولع بالآثار والمواقع التاريخية، يقول إن تحلل جدران المعابد والممرات بسبب التلوث سيفضي الى كارثة بيئية.

وأضاف: "لا بد من معالجة علمية لوقف اندثار وتآكل هذه الصروح، التي لن تعمّر طويلاً، إذا ما استمر الأمر على هذا المنوال".

وأثرت العوامل البيئية وتلوث الهواء وعوامل التعرية على الزخارف التي هي بشكل وحوش وثيران، وبدأت تفقد ألوانها وملامحها.

وحين تتلمس بيدك أحد الرسوم يغور إصبعك إلى العمق بسبب الفجوات التي أحدثها التآكل والتقادم الزمني. وبالفعل فقد غابت الصور الجدارية والزخارف البابلية لتتحول المدينة إلى أكوام من جدران وحجارة.

ومع تحسن الاهتمام بالمرافق الحيوية لمدينة بابل، تتلمس بعض التطورات التي تسر الناظر من حراسة أمنية ونظافة، لاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة. لكن الطريق لا يزال طويلاً للنهوض بخطة متكاملة للحفاظ على المدينة من تأثيرات البيئة والتلوث.

وأثرت السحب السوداء من معامل الطابوق المجاورة ودخان عوادم السيارات، إضافة إلى الإمطار الحمضية بعد ما غطت السحب الدخانية وسط وجنوب العراق إبان حرق آبار النفط خلال غزو نظام صدام للكويت على الكثير من مواقع الآثار في العراق. ويتذكر محمد حسين، وهو حارس آثار، كيف غمر الغبار الأسود الآثار وأسد بابل.

وما زالت العواصف الترابية تلقي بثقلها على الآثار، ويتطلب تنظيفها وإزالة آثارها فريق خدمي كبير لا يتوافر الآن. وتقلل السحب الحاوية على الحوامض من العمر الافتراضي للآثار، حيث تتطلب إزالة تأثيراتها السلبية سرعة تنظيف المباني بطريقة علمية سليمة، تعيد الأثر إلى طبيعته.

أسد بابل هل يتحول الى كتلة من التراب؟.. ارشيف

نواب يتهمون أحزابا بعرقلة تمريره

قانون الأحزاب قبل انتخابات المجالس

□ متابعة / المدى

دعت النائبة عن القائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي رئاسة الوزراء إلى إقرار قانون الأحزاب للتصويت عليه قبل انتخابات مجلس المحافظات المقبلة مؤكدة أن جهات سياسية تقف وراء تعطيل القانون.

ولا يوجد في العراق قانون ينظم عمل الأحزاب، وشهد ما بعد العام ٢٠٠٣ تأسيس عدد كبير من الحركات والأحزاب شارك الكثير منها في الانتخابات.

وتشير الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من الدستور العراقي إلى "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون".

وقالت ناهدة الدايني لوكالة كردستان للأنباء إن "على رئاسة الوزراء إقرار قانون الأحزاب قبل موعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات " مضيفة أن "هناك تعطيلا مقصودا لإقرار هذا القانون من قبل بعض الجهات السياسية".

وأوضحت الدايني قائلة انه "طلبنا أكثر من مرة إقرار هذا القانون لكن القوانين تأتي من مجلس الوزراء ولا توجد آذان صاغية لهذا الموضوع " مؤكدة على أن "أزمة الثقة وتخوف بعض الأحزاب من أن تفقد تمويلها الخارجي وكذلك تحديد نشاطها هو السبب وراء التعطيل".

وأضافت أن "إقرار هذا القانون سيساعد على التعرف على الأموال والدول الإقليمية الداعمة لهذه الأحزاب وكذلك حجم تمثيلها " مبينة أن "عدم إقرار قانون الأحزاب لغاية الآن يرتبط بالخلافات السياسية".

وأشارت إلى أن "هناك أكثر من علامة استفهام على موضوع تمويل الأحزاب ومن يدعم هذه الأحزاب وهل هي لصالح الوطن او تمثل أجندة الدولة التي تدعمها" ملوحة إلى أن "هناك اتهامات كبيرة بين الكتل من خلال ذهاب المسؤولين الى تلك الدول والأموال التي تصرفها" لافتا الى أن "هناك أحزابا مجهولة الهوية".

وكان من المفترض أن يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية لمجلس النواب إلا أن النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية واعتبروها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب.

وكثيرا ما يخفق مجلس النواب في التصويت على أي مشروع قانون بسبب ما يعتبره محللون، الانقسامات والاختلافات وعدم التوافق بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات.

وكان وزير الدولة الناطقية أكد في وقت سابق أن مجلس الوزراء اقر قانون الأحزاب السياسية في العراق تمهيدا لإرساله إلى البرلمان.

وقال علي الدباغ إن "مجلس الوزراء العراقي اقر قانون الأحزاب السياسية في البلاد"، مبينا أن "هذا القانون الذي طال انتظاره والذي سينظم عمل الأحزاب في العراق سيتم تحويله إلى مجلس النواب".

يشار إلى أن المادة (٣٩) من الدستور العراقي الفقرة الأولى تنص على تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون.

ويرى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان أن أحزاباً كبيرة تمانع سن هذا القانون لما سيسببه من ضرر كبير عليها، لأنه سيحد من صلاحياتها ونفوذها.

وأوضح أن قانون الأحزاب سيحدد علاقة هذه الأحزاب بالخارج وطريقة تمويلها وغيرها من الأمور التي قد يتضرر منها الحزب، مؤكدا أن هناك أحزاباً صغيرة ستستفيد من هذا القانون لأنه سيحد من سلطة الأحزاب الكبيرة، وأخرى قد تتضرر منه بسبب أن بعضها لا يمتلك شروط الحزب، مما يؤدي إلى عدم الاعتراف بها.

ووصف عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي القانون بالمهم جداً، وقال في تصريحات صحفية، إن هذا القانون سيسهم في الحد من ظاهرة التمويل الخارجي للأحزاب، وسيلزمها بأن تكشف عن مصادر تمويلها.

فيما طالب عضو مجلس النواب المستقل صباح الساعدي برقابة على أداء الأحزاب والتمويل المالي لها، وقال للجزيرة نت إن الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣ تعاملت مع السلطة بنفس عقلية مرحلة المعارضة، مما أثر سلباً على أداء مؤسسات الدولة.

ويرى محللون سياسيون أن قانون الأحزاب سيكشف ارتباطات كافة الأحزاب.

وأكدوا أن قانون الأحزاب، وبالرغم من أنه ينظم الحياة السياسية أو الحزبية في العراق فإنه يشكل خطورة على بعض الأحزاب والقوى، لأنه سيكشف مصادر تمويلها، وربما ارتباطاتها بقوى إقليمية ودولية، مما يضعها في دائرة الشبهات وربما المساءلة.